الفصل الرابع

امتناع الولايات الأمريكية المتحدة عن التجارة مع الصين..
الوجه الحسن الوجه السيئ والوجه القبيح

نحن نؤمن بأن أهم نوع للعلاقات الدولية هو ذلك الذي يقوم بين المديرين والشركات، ليس ذلك الذي يقوم بين السياسيين. ويعد الوضع الحالي حول مضايق تايوان أهم شاهد على زعمنا هذا، إذ ضجت الصحف به في كل من بيجينق، تايبيه وواشنطن. وقد كان الصحفيون يفتقرون إلى مزيد من الأخبار عن العلاقات التي نشأت بين الشعوب الثلاثة بفعل التجارة، فحالت بذلك دون العمليات العسكرية. وعليه، يمكن اعتبار التجارة مكونًا أساسيًّا للعلاقات الدولية والسياسية بحيث يمكن وصفها ببساطة، كخلفية موسيقية. لكن بالطبع، ربما صارت الخلفية الموسيقية أحيانًا صاخبة جدًّا.

كان توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) أول من ابتكر استخدام العقوبات التجارية لتحقيق أغراض سياسية، عام 1807 م. وقد كانت القرود التي حاول إقناعها آنئذٍ ضخمة وعنيدة، إنجلترا وفرنسا. وكان الهدف قد حمل تلك الشعوب النزاعة للحروب على ترك السفن الأمريكية (بما فيها تلك التي تبحر ذهابًا وإيابًا بين المستعمرات) وحيدة في البحار العليا.

بسبب افتقارنا إلى الملاحة بحرية قادرة على المنافسة، كان حلم رئيسنا الثالث اللجوء لأسلوب الحظر التجاري – بدلًا من استخدام التجارة كجزرة، فخطط للتحكم في التجارة ومن ثم توظيفها كعصاة.

وعلى كل حال، بدلًا من أن تعمل سياسة جيفرسون (Jefferson) على حمل فرنسا وإنجلترا على تغيير مواقفهما السياسية، عرضت تجارة إنجلترا الجديدة للخطر. فكتبوا يشتكون:

كانت سفننا في حركة دائمة، ومجرد أن تدخل إلى المحيط؛ كانت تمخر عبابه مبحرة فتعود محملة بالبضائع؛ والآن حكم عليها بالصدأ، إذ وقعت فريسة لـ(جيفرسون) (Jefferson)، الديدان والحظر التجاري [1].

خلال خمسة عشر شهرًا انهارت فكرة الحظر التي جاء بها جيفرسون (Jefferson)، إذ ساهمت حرب 1812م، في تسوية المشاكل الناجمة عن الهجوم الإنجليزي في البحار. وكان حري بنا أن نتعلم من حماقة جيفرسون (Jefferson) أن العقوبات التجارية الحكومية نادرًا ما تحقق أهدافها المنشودة. لكن مع الأسف، لم نفعل. فلنتأمل معًا سجل آثار العقوبات التجارية التي فرضت خلال القرن الماضي:

في عام 1940 م، أخطرت الولايات الأمريكية المتحدة اليابان بضرورة الانسحاب من الصين، ففرضت عليها حظرًا تجاريًّا حرمتها بموجبه من الحصول على الجازولين والخردة من كل أنواع المعادن. فكان هذا الإجراء عاملًا مباشرًا وسببًا أساسيا لهجوم بيرل هاربر.

منذ عام 1948 م، والدول العربية تقاطع إسرائيل، مكتفية بالتبادل التجاري مع بعضها بعضًا. لكن، لك أن تتخيل إلى أي مدى ساعدت تلك المقاطعة التجارية على تغذية الصراع في المنطقة! وعلى الرغم من كل هذا، لا تزال إسرائيل باقية.

في عام 1959 م، سيطر كاسترو (Castro) على مقاليد الحكم في كوبا، فسارعت الولايات الأمريكية المتحدة إلى فرض حظر على السكر والسجاير

الكوبيـة، لكـن كاسـترو (Castro) مـا زال باقيًـا على سـدة الحكم هنـاك. وفي عام 1973م، لجـأت دول الأوبيـك إلى استخـدام ورقـة النفـط بهـدف حمـل الولايـات الأمريكيـة المتحـدة علـى قطـع الدعم عـن إسرائيـل. لكن، علـى الرغم مـن ذلك، لا تزال الدولارات الأمريكية تتدفق بسرعة شديدة إليها، والآن تتدفق إلى مصر أيضًا.

في عـام 1979م، أخطرت الولايـات الأمريكية المتحدة الاتحـاد السوفيتي بضـرورة الانسحاب مـن أفغانستان. فرفض. فقاطعت أمريـكا أولمبياد موسكو وحظـرت بيع الحبـوب والتقنية علـى الروس. وكانـت النتيجـة: استمر الروس في قتـل الأفغان (وبالمناسبـة، واصلوا قتل الجنود الروس أيضًا) لعشر سنوات أخـرى. وأكثر من ذلـك: قاطعوا هم والرياضيون من حلفائهـم أولمبياد أمريكا اللاتينيـة عـام 1984م. وعلى كل حـال، لم يجد حظر التقنيـة المتقدمة أي نفع يذكـر. وفي منتصف سبعينيـات القرن المنصرم، خسـرت شركة جون (John) للمجنـزرات، قسم سان ديقو، التي كانت تعمـل في مد أنابيب الغاز الطبيعي في الاتحاد السوفيتي، ملايين الدولارات بسبب إلغاء عقودها. فخسرت تلك العوائد إلى الأبد؛ لأن السوفيت علموا أنفسهم كيفية فحصها وإصلاحها بدقة متناهية. فتحولت شركة جون (John) عـام 1989م، للبحث في تطوير الأسلحة الروسية، فحصلت على كل تقنيات الحاسوب التي كانت متاحة في الغرب آنئذٍ، من أجهزة (IBM) وأجهزة (Apples) إلى أفضل الأجهزة من تايوان واليابان.

صحيـح.. ربمـا ساعدت العقوبـات التجاريـة المتعددة التـي فرضت على جنـوب أفريقيا في منتصـف ثمانينيات القرن الماضي، علـى تسريع زوال نظام التفرقـة العنصرية. لكن، انظر إلى أي مدى غَيَّرَ الحظر التجاري الذي فرضه العالم على العراق مدة عشر سنوات، السياسة هناك.

قـد أدى استغلال التجارة بوصفها سلاحًا لقتـل الأطفال، في الوقت الذي كان صدام حسين ينفق اثني عشر مليون دولار على احتفالات عيد ميلاده.

إذن، نخلص إلى أن أفضل وصفة لإحلال السلام في الشرق الأوسط (ولمحفظة دافع الضرائب أيضًا) هي تخلي جميع الأطراف عن استخدام ورقة الحظر التجاري بكل أشكاله.

على صعيد آخر، استمرت معاملتنا للصين الشيوعية بعد عام 1949م، بالطريقة نفسها تقريبًا، إذ قررنا حظرًا تجاريًّا كاملًا معها حتى عام 1972م، ثم طلبنا إليها مؤخرًا إجراء تعديلات سنوية من أجل تعرفة جمركية طبيعية لممارسة التجارة؛ لكن لأن الصين بدأت تتخلى تدريجيًّا عن جلد الشيوعية خلال تسعينيات القرن الماضي، تخلت أمريكا عن تلك الشروط. ليوافق الكونجرس في النهاية ورئيس الجمهورية على إقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة مع الصين، والسماح لها بالانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

لكن، على الرغم من هذا التطور المثير، ثمة ثلاثة مظاهر مهمة لتنظيم التجارة الأمريكية، ما زالت تجعل المهمة صعبة لممارسة الأعمال التجارية مع الصين:

1 – القرار الخاص بحماية التجارة الخارجية ضد الفساد.
2 – ضوابط الأمن الوطني التي تحكم عملية تصدير التقنية المتقدمة للعالم الخارجي.
3 – ضوابط الهجرة والسفر.

وتمثل هذه السياسات الحكومية عائقًا أمام التبادل التجاري مع الصين، وسوف تكون محور حديثنا في هذا الفصل.

أولًا: الوجه الحسن – القرار الخاص بحماية التجارة الخارجية ضد الفساد:

تبدأ حكايتنا بمنحة خارجية لحملة سياسية في اليابان، لقد كانت سنة 1972م، سنة فاصلة في العلاقات الدولية. ففي شهر فبراير من تلك السنة،

سافر ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) إلى الصين. فأسفرت اجتماعاته مع زو إنلـي (Zhou Enlai) عن افتتـاح مكاتب تجارية متبادلة، وهكذا بدأ الانفراج في العلاقات بين البلدين، وما زال قائمًا حتى اليوم.

في سبتمبر من السنة نفسها، قام رئيس الوزراء الياباني كاكوي تاناكا (Kakuei Tanaka) الـذي انتخـب للتـو برحلـة مماثلـة، فدشن حقبـة جديدة مـن العلاقات الدبلوماسية مع الصين. ولا شك في أن تلك كلها أخبار سارة وأشياء جميلة رائعة.

بعد عامين فقط من ذلك التاريخ، أُجْبِرَ الاثنان نيكسون (Nixon) وتاناكا (Tanaka) علـى الاستقالـة عن منصبيهما في غمرة تلـك الفضائح التي تورطا فيهـا بسبب سوء تصرفهمـا السياسي. فالكل يعرف فضيحـة ووترقيت، ولهذا لا داعـي للخوض في تفاصيلها هنـا. أما في اليابان فقد قبـل تاناكا (Tanaka) تبرعـات لحملتـه الانتخابيـة عـام 1972م، بمليـوني دولار أمريكي مـن شركة (Lockheed). فشاع خبر الفضيحة هناك عام 1974م، فأجبر تاناكا (Tanaka) على الاستقالة من منصبه كرئيس للحكومة، فأدين أخيرًا عام 1983م بالفساد. فاشمـأز الكونجرس كثيرًا مـن تصـرف شركـة (Lockheed) (ومن تصرف نيكسـون "Nixon" أيضًا) فخضعت إثر ذلـك (450) شركة أمريكية متعددة الجنسيات للجان تحقيق أمنية، وعليه تمت المصادقة على قانون حماية التجارة الخارجية ضد الفساد من قبل الرئيس كارتر (Carter).

يعمـل الآن المديرون التنفيذيون الأمريكيـون العاملون في الصين، في ضوء هذا القانون الذي تم تدشينه منذ ثلاثين عامًا.

الجذور الاجتماعية للمشكلة – مسألة ثقافية:

إن المسألة الأخلاقية لما هو صحيح أو مناسب تجعل التنفيذيين الأمريكيين أمـام مآزق حقيقية وسط الرأي العام في بلادهم. وحتى داخل البلاد الواحدة،

لا نجـد أحيانًا تعريفات واضحة تحدد التصرفـات الأخلاقية، حتى إن وجدت، لا تكـون واضحة كما ينبغي. فالمشكلة الأخلاقيـة في ممارسة الأعمال التجارية معقـدة بشكل يستعصي على الخيال في السوق العالمـي؛ لأن الحكم الذاتي على الأشيـاء أو الأفعال يختلف اختلافًا شديـدًا من شعب لآخر باختلاف الثقافات. فمـا يتم قبوله على أنه حـق مشاع في دولة ما، ربما كان مرفوضًا رفضًا تامًا في بـلاد أخرى. فتقديم هدايا قيمة أو أموال مثلًا لإنجاز أعمال أو مهمات خاصة، يعد في الولايات الأمريكية المتحدة جريمة يعاقب عليها القانون، لكن في كثير من البلدان، لايقبل مثل هذا السلوك فحسب، بل يكون منتظرًا[2].

تركيز الغرب على الرشوة:

قبـل الأزمـات التي تعرضت لهـا شركتـا (Enron) و(WorldCom) كانت لفظة فساد تعنـي للسواد الأعظم من الأمريكيين: الرشوة. أما اليوم، فقد أولى الرأي العـام اهتمامًا شديدًا لمعالجة الاحتيال والخداع، فتصدر الأمر العناوين الرئيسـة في سائـر وسائل الإعلام. لكن، على الرغم مـن ذلك، صارت الرشوة قضية وطنية للشـركات الأمريكية التي تعمل خلال سبعينيات القرن الماضي في الأسـواق العالمية كما سبق أن ذكرنا. فيومئذٍ لم يكن هناك قانون أمريكي يجرم تقديم الرشا خارج حدود الولايات الأمريكية المتحدة. أما فيما يتعلق بالشركات العامـة، فتطالب لجـان التحقيق بكشف حسـاب دقيق للإنفاق العـام. وبسبب عـدم الكشف عن جميـع ما تم تحقيقه من أرباح بشـكل دقيق، واجه الكثير من المسؤولين التنفيذيين تهمًا تتعلق بانتهاك القوانين.

لقـد حظي هذا الموضـوع باهتمام أكبر مما حظيت به الفضيحة؛ لأنه ركز الاهتمـام الوطنـي على قضية الأخـلاق الأساسية. وكان دفـاع مجتمع الأعمال في هـذا الشـأن، أن تقديم الرشا وسيلـة من أساليب الحيـاة في العالم: فإن لم تدفـع رشًا، فلن تستطيع إنجاز أعمالك. لكن قرار تقديم الرشا أدى إلى صراع

obeikandl.com

جوهـري بين ما هو أخلاقي ومقبول، وبين ما يعد مفيـدًا، وأحيانًا مهمًّا لإنجاز الأعمـال. وينظر كثير مـن رجال الأعمال العالميين الذيـن يتنافسون على الفوز بالأعمـال في العالم لقضية الرشا، بوصفها وسيلة مهمة لتحقيق أهداف تجارية عالمية. وتكمن الشكوى الرئيسة لرجال الأعمال الأمريكيين في عدم وجود قوانين صارمة في البلدان الأخرى كما في بلادهم.

على الرغم من صـدور مثل تلك الاحتجاجات مـن المسؤولين الأمريكيين، إلا أن القانـون الخاص بحماية التجارة الخارجية قد أجيـز عام 1977 م، وفي عـام 1988م تمـت مراجعته على نطـاق واسع بشكل جوهـري (وصفها البعض بأنها أدت إلى إضعافه). وقد وفرت وزارة التجارة الأمريكية شرحًا موجزًا لهذا القانون (انظر النص الذي يوجد داخل الإطار).

تجـدر الإشـارة إلى أن العقوبـات شـيء أساس. وقـد تتعرض الشـركات إلى غرامات تبلغ مليوني دولار أمريكي، كما يتم الحكم على المسؤولين بالسجن مدة تصل إلى خمـس سنـوات، بالإضافة إلى غرامة قدرها مائة ألـف دولار. وبموجب القوانين الاتحاديـة لمكافحة الجريمـة، غير قانون حماية التجـارة الخارجية، قد تفرض على الأفـراد غرامة قـد تبلغ مائتين وخمسـين ألـف دولار أمريكي أو ضعـف المبلغ الذي تم تحقيقـه عن طريـق الرشوة أو الذي تسبـب المرتشي في خسارتـه للطرف الآخر. وقـد تصل عقوبـة الاعتداء على حق الملكية الفكريـة إلى غرامة خمسة ملايين دولار للمسؤولـين، بالإضافة إلى عشرين سنة سجنًا، وخمسة وعشرين مليون دولار غرامة للشركات التي تتورط في مثل تلك الانتهاكات. كما أن المتهمين عرضة لإجراءات مدنية صارمة ضدهـم أيضًا. وقد تلجأ الحكومة الاتحادية إلى سحب رخص التصدير من الأشخاص المتورطين، كما قد تحرمهم من حق التأمينات التجارية.

قـد يساعد الالتـزام وبرامج تدريب العاملين والمخاطـر المشتركة التي قد يتعرضـ لها الشركاء، على تجنب المشـاكل، بل ربما كانت تلك العوامل مجتمعة

بمنزلــة سياسة تأمين ضد المحاكمات؛ أي القوانين الاتحادية الخاصة بمحاكمة المنظمات التجارية التي شرعتها لجنة العقوبات الأمريكية، وتسري على جرائم الانتهاك في نطاق الاتحــاد، كقانون حماية التجارة الخارجية، ويتم النظر فيها أمام محاكم اتحادية.

تدابير احتياطية أساسية
لحماية التجارة الخارجية ضد الفساد [3]

تدابير ضد الرشا. يحظر قانون حماية التجارة الخارجية على كل شركة (وكذلك الحال على أي من موظفيها، مديريها، عمالها، ممثليها، وكلائها أو حاملي أسهمها الذين يتصرفون نيابة عنهم) تقديم الهبات، المال أو حتى مجرد الوعد بدفع المال (أو حتى مجرد التخويل بأي واحد من تلك الإجراءات) لأي موظف أجنبي بهدف الحصول على عمل أو الاحتفاظ به أو إدارة عمل لأي شخص آخر. كما يطبق حظر مماثل على دفع أموال لأي حزب سياسي أجنبي أو موظف من ذلك المصدر أو مرشح لمنصب سياسي خارجي.

تقديم الرشا عبر وسطاء. من جهة ثانية، يوصف بالخروج عن القانون أيضًا كل ما لا يقدم لأي شخص، يدرك أن كل ذلك المال أو جزء منه يقدم هدية لأي موظف أجنبي (أو أي حزب سياسي أجنبي، مرشح أو موظف)، أو يعطي حتى مجرد وعد بتقديمه إليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف مساعدة الشركة للحصول على عمل أو الاحتفاظ بعمل كانت قد حصلت عليه مسبقًا. ويشمل الإدراك هنا التجاهل عن قصد وغض الطرف.

لقــد نظر إعــلان العقوبات على الجريمــة لوجود برامــج خاصة للالتزام بالقانون داخل الشركات المتحدة أو عدم وجود مثل تلك البرامج بعين الاعتبار، إذ يمكــن أن يخفف وجــود مثل تلك البرامج الفعالة العقوبــة بدرجة كبيرة، قد تبلــغ في بعض الحــالات (95%)، في حين قد يزيد عدم وجودها نسبة العقوبات التي تفرض بدرجة ملحوظة [4].

وكما يعتقــد بعض الناس، ربما انفردت شركــة (Lockheed) بوجود أفضل برنامــج تدريــب فيما يتعلق بأهمية حمايــة التجارة الخارجيــة. إذ زودت عمالها بقائمة تشتمل على مجموعة من الرايات الحمراء لضرورة التنبيه واتخاذ الحيطة والحــذر. انظر الشكل (4.1) للاطلاع على تلــك القائمة. وسوف تلاحظ أن أول مــا جاء فيهــا "تشيع ظاهرة تقديم الرشا في بــلاد ذات تاريخ عريق في الفساد" ويقودنا هذا مباشرة للصين، والانتشار الواسع لظاهرة تقديم الرشا في العالم.

تظهر "الرايات الحمراء" عادة عند مراجعة العقود المقدمة أو قوائم الحسابات. ويعد كل واحد من الطلبات التالية مقبولًا بشكل واسع كمؤشر تام على ارتكاب أحد ممثلي هذه الشركة أو تلك أو موزعيها، مخالفة ما، قد تعرضها لمساءلة قانونية بموجب قانون حماية التجارة الخارجية.

- تشيع ظاهرة تقديم الرشا في بلاد ذات تاريخ عريق في الفساد.
- رفض أحد ممثلي الشركة أو أحد موزعيها التأكيد على الالتزام بشروط قانون حماية التجارة الخارجية.
- وجود روابط أسرية أو تجارية بين أحد ممثلي الشركة أو موزعيها وبين مسؤولين حكوميين.
- السمعة السيئة لأحد ممثلي الشركة أو موزعيها وسط مجتمع الأعمال.
- مطالبة أحد ممثلي الشركة أو موزعيها بعدم كشف هويته أو هويتها.
- تزكية موظف حكومي يعمل في جهة ذات سلطة لأحد ممثلي الشركة أو موزعيها أو محاولته الشفاعة له.
- افتقار أحد ممثلي الشركة أو موزعيها لفريق العمل اللازم لتنفيذ ما يوكل إليه من أعمال.
- أن يكون أحد ممثلي الشركة أو موزعيها جديدًا على العمل، أو يفشل في تقديم المستندات المطلوبة التي تؤكد تمتعه بالخبرة المطلوبة.
- تقدم أحد ممثلي الشركة أو موزعيها بطلبات غير مألوفة، كتغيير تاريخ الفواتير.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها عمولة أعلى من المعدل المعمول به في البلاد المعنية.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها الدفع بطرق غير تقليدية أو ملتوية، كأن يكون ذلك مثلًا عبر حسابات في بنوك خارج البلاد المعنية التي يتم فيها تقديم الخدمة.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها تحرير فواتير بمبالغ زائدة عن المبالغ الحقيقية المستحقة، أو تحرير فواتير بأعمال لم ينجزها أساسًا.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها تحرير الشيكات لأمر حاملها أو الدفع نقدًا أو بواسطة أي وسائل أخرى مجهولة.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها منح زبون جديد تسهيلات بمبالغ كبيرة.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها مكافأة بمبالغ ضخمة غير معتادة أو دفع أموال مشابهة.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها دفع مبالغ مالية هائلة غير مألوفة مسبقًا.

الشكل (4.1) «الرايات الحمراء» «يشتمل على أنواع الانتهاكات المحتملة لقانون منع التجارة الخارجية من الفساد.

obeikandl.com

تعاون دولي:

أدى تأييد الولايات الأمريكية المتحدة لسن قوانين عالمية ضد ظاهرة الرشوة، إلى اتفاق كل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على حمل شركاتها للالتزام بقوانين شبيهة لتلك التي تخضع لها الشركات الأمريكية. وحتى اليوم وقعت ثلاثة وثلاثون دولة من أكبر الدول التجارية في العالم، بما فيها الولايات الأمريكية المتحدة، على اتفاقية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الخاصة بمحاربة ظاهرة الرشوة وسط المسؤولين الحكوميين الذين يضطلعون بمهمة التبادل التجاري الخارجي.

على صعيد آخر، اتخذت منظمة الدول الأمريكية في أمريكا اللاتينية، خطوة أساسية مهمة عندما صادقت على اتفاقية لمحاربة الفساد. وصارت الرشوة وغيرها من أساليب الفساد، جريمة في نظر القانون، بعد أن كان ينظر إليها مدة طويلة على أنها أحد أساليب الحياة التجارية.

من ناحية ثانية، تأكد لقادة دول المنطقة أن الديمقراطية تعتمد بالدرجة الأولى على ثقة الشعوب باستقامة حكوماتها ونزاهتها، كما تأكد لهم أيضًا أن الفساد يعد مصدر هدم لتحرير الاقتصاد. وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية، بالإضافة للخطوات التي أقدمت عليها منظمة التنمية والتعاون الدولي، إلى حمل معظم دول العالم الرائدة في مجال التجارة للمحافظة على مستوىً أخلاقي راقٍ في سلوكها التجاري، أرقى بكثير مما كان متعارفًا عليه سابقًا. لكن مع الأسف، لم تكن الهند، الصين [5] وبعض الدول الآسيوية والأفريقية أعضاء في أي من المنظمتين.

تعكس الإجراءات التي اتخذتها كل من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من جهة، ومنظمة الدول الأمريكية من جهة أخرى، زيادة الاهتمام وسط الدول الرائدة في مجال التجارة للسيطرة على ظاهرة الفساد. وينظر رجال التجارة

العالميون لإصرارهم على تقديم الرشا وما شابهها من أساليب الفساد للمسؤولين الحكوميين في البلدان المعنية، على أنه أمر ضروري؛ لأن «الفساد جزء من ثقافة أولئك المسؤولين». ويترتب على فشلك في إدراك تلك الحقيقة، تقديم الرشوة مرتين: للشخص المعني ولآخر يكون واسطة بينك وبينه.

من ناحية أخرى، ظهرت منظمة عالمية عرفت بـ (منظمة الشفافية العالمية)[6] كرست جهودها «لكبح ظاهرة الفساد عبر تحافات عالمية ودولية، تعنى بحث الحكومات على سن قوانين فعالة وتطبيقها بصرامة شديدة، بالإضافة لضرورة انتهاج سياسات وإعداد برامج لمحاربة الفساد». وضمن نشاطاتها المختلفة، قادت منظمة الشفافية العالمية مسحًا عالميًّا لرجال الأعمال، محللين سياسيين وشاغلي وظائف عامة لتسجيل ملاحظاتهم عن الفساد في (159) دولة. وطبقًا لمؤشر الفساد الذي يظهر في الشكل (4.2) أحرزت آيسلندا (9.7) نقطة من إجمالي (10) نقاط كحد أقصى، وعليه تعد أقل دول القائمة فسادًا.

مما لا شك فيه أن هدفها لم يكن قطعًا إلقاء التهم جزافًا، إذ كان قصدها بالدرجة الأولى إذكاء الحس العام الذي يدفع لاتخاذ قرارات بناءة. وكما قد يتوقع أحدنا أن تلك البلدان التي حصلت على نتائج قليلة على المؤشر، لم تكن سعيدة أبدًا بتلك النتيجة. لكن على كل حال، كان الهدف الأساس إثارة الغضب العام والجدل في مجالس الأمم والشعوب حول العالم – وهو الهدف عينه الذي رمت إليه منظمة الشفافية العالمية.

المؤشر العالمي للشفافية لعام 2005م
(المقياس الصغير= تفشٍّ أكثر لظاهرة الرشوة)

أقل عشرين دولة فسادًا			أكثر عشرين دولة فسادًا		
التسلسل	الدولة	المؤشر	التسلسل	الدولة	المؤشر
1	آيسلندا	9.7	32	تايوان	5.9
2	فنلندا	9.6	39	ماليزيا	5.1
3	نيوزلندا	9.6	40	كوريا الجنوبية	5.0
4	الدنمارك	9.5	47	تشيكوسلوفاكيا	4.3
5	سنغافورة	9.4	59	تايلاند	3.8
6	السويد	9.2	62	البرازيل	3.7
7	سويسرا	9.1	65	المكسيك	3.5
8	النرويج	8.9	65	تركيا	3.5
9	أستراليا	8.8	70	السعودية	3.4
10	النمسا	8.7	78	الصين	3.2
11	هولندا	8.6	88	الهند	2.9
12	المملكة المتحدة	8.6	107	فيتنام	2.6
13	لكسمبورج	8.5	117	الفلبين	2.5
14	كندا	8.4	126	روسيا	2.4
15	هونغ كونغ	8.3	130	كمبوديا	2.3
16	ألمانيا	8.2	130	فنزويلا	2.3
17	أمريكا	7.6	137	أندونيسيا	2.2
18	فرنسا	7.5	152	نيجيريا	1.9
19	بلجيكا	7.4	158	بنجلاديش	1.7
20	آيرلندا	7.4	158	تشاد	1.7

الشكل (4.2) مؤشر الفساد حسب مقياس منظمة الشفافية العالمية لعام 2005م (المقياس الصغير = تفشٍّ أكثر لظاهرة الرشوة).

(المصدر: www.transparency)

إذن، إلى أي مدى تستشري ظاهرة الرشوة في المناطق التي يغطيها هذا الكتاب؟

طبقًا لمنظمة الشفافية العالمية، وجد أن المديرين في سنغافورة وهونغ كونغ أقل ميلًا لقبول الرشوة. أما في تايوان، خاصة في جمهورية الصين الشعبية،

فهـم أكثر رغبة في قبول الرشوة مقارنة بمـا عليه الحال في أمريكا. فقد جاءت سنغافورة في المرتبة الخامسة وحصلت على (9.4)، وحلت هونغ كونغ في المرتبة الخامسة عشرة وحصلت على (8.3)، في حين حلت الولايات الأمريكية المتحدة في المرتبـة السابعة عشرة بعد أن حصلت علـى (7.6)، وحلت تايوان في المرتبة الثانيـة والثلاثين بعد أن حصلت علـى (5.9)، في حين جاءت الصين في المرتبة الثامنة والسبعين وحصلت على (3.2) فقط.

تأثيرات قانون حماية التجارة الخارجية:

إن الإجابة عـن قضية الرشوة ليست قاطعة. فمن السهولة بمكان التعميم عن القضية الأخلاقية عند الحديث عن تقديم الرشا في مجال السياسة وغيرها مـن أساليـب الفساد، وفي المقابل، نجـد أنه من الصعوبة بمـكان الإقدام على اتخـاذ قرار بمنع الرشوة عندمـا يترتب على ذلك التقليل مـن قدرة الشركات علـى ممارسة أعمالها التجاريـة بكفاءة أو عدم تحقيق أربـاح أو حتى الامتناع عـن ممارسة أي نشاطات تجارية. وبسبـب اختلاف المعيار الأخلاقي باختلاف ثقافـات الشعوب، لا يمكن التخلص من ورطة الأخلاق والبراغماتية التي تواجه الأعمـال التجارية بين دول العالم، إلا بعد تطبيق مبادئ الأمانة والإخلاص التي اتفقـت حولها منظمـة التنمية والتعـاون الاقتصادي من جهـة، ومنظمة الدول الأمريكية من جهة أخرى، ورفض الشركات العالمية متعددة الجنسيات الخضوع لأي نوع من الابتزاز أو تقديم الرشا.

علـى الرغم مـن أن حـالات الإدانة التي تمـت تحت طائلة قانـون حماية التجـارة الخارجية مـن الفساد قليلـة (أربع حالات فقط في الفـترة بين عامي 1990 و 2004م)[7] إلا أنه كانت لهذا القانون نتائجه الإيجابية الواضحة. فطبقًا لآخـر الإحصائيات الصادرة عـن وزارة التجارة، فضلت الشـركات الأمريكية الانسحـاب منذ عـام 1994م، من (294) عقدًا تجاريًّـا أساسيًّا في مختلف دول

العـالم، تبلـغ قيمتها (145) بليون دولار أمريكي علـى أن تدفع رشا. وتعزز هذه المعلومات صحة الدليل النظري الذي ورد ذكره آنفًا.

لكـن علـى الرغم من وجـود تقاريـر كثيرة تؤكـد تناقص عـدد الشركات الأمريكيـة التـي تقـدم الرشـا، إلا أنـه ما زالـت هنـاك مغريـات للتعاقد على العمـل الخارجـي، يسيـل لهـا لعـاب بعض الشـركات. فقـد صرفـت شركـة (Lockheed) [22] مليـون دولار رشًـا لتمريـر صفقـات تجاريـة خارجية خلال سبعينيات القـرن الماضي. وأكثر من ذلك: اضطرت الشركة مؤخرًا إلى الدفاع عـن نفسها أمـام القضـاء لإتهامها بدفـع (1.8) مليون دولار رشـوة لعضو في المجلـس الوطني المصـري مقابل التزامـه بالضغط لبيع ثـلاث طائرات شحن لوزارة الدفاع المصريـة تبلغ قيمتها (79) مليون دولار. فوجدت الشركة مذنبة وحكـم عليها بدفـع (25) مليون دولار غرامة، وفرض حظـر على بيع طائراتها الخاصة بالشحن مدة ثلاث سنوات.

كان لسلـوك شركـة (Lockheed) خـلال سبعينيات القـرن الماضي تأثير جوهري في إقرار قانون حماية التجارة الخارجية. واليوم تمتلك الشركة أفضل برامـج تدريب في التعامل الأخلاقي والقانـوني بين سائر الشركات العملاقة في الولايات الأمريكية المتحدة كما ذكر آنفًا.

تشمـل حالات انتهاك حقوق حماية التجـارة مؤخرًا التي تورطت فيها شركات أمريكيـة تعمل في الصين: شركـة (Lucent) للتقنيات، شركـة التقنيات البصرية، شركـة (Alltel) لخدمات المعلومـات وشركة منتجات التشخيـص. ففصلت شركة (Lucent) مديرهـا، أحـد مسـؤولي التسويـق وأحـد مسـؤولي الشـؤون الماليـة في عملياتهـا في الصـين بعـد اكتشاف خلل في السيطـرة على ضبط التجـارة العالمية. "وقد أضافت الشركة أنها قد أخطرت كلاً من وزارة العدل الأمريكية ولجنة الأمن والتبـادل التجاري باحتمال انتهاك قانون حماية التجارة الخارجية، وأكدت تعاونها

مـع الجهتين. وقـد تم الإفصاح عن هذا التحرك في مراجعـة دورية مع لجنة الأمن والتبـادل التجاري. وقالـت الشركة إن المشاكل في الصين قـد تم اكتشافها بوصفها جـزءًا من حملـة مراجعـة لعملياتها في (23) دولـة [8]". وتم الكشـف ضمن تلك الحملـة عن دفع شركة (Alltel) مليون دولار رشوة لمدير بنك الصين العقاري، مما أدى للقبض عليه واستجوابه في كل من الصين ومونتري، بولاية كاليفورنيا. أما لماذا مونتري؟ فلأنها المكان الذي تم فيه دفع الرشوة، في ميدان الغولف عند شاطئ بيبل.

أخـيرًا، لقـد أوردنـا في الشـكل (4.3) البيـان الصحفـي لـوزارة العدل الأمريكيـة الـذي أعلنت بموجبه اتهـام شركة منتجـات التشخيص في الصين. وبالطبع، ليس هذا بالشيء نفسه الذي تود مطالعته عن شركتك.

صحيـح.. ربمـا كان من السذاجة بمـكان أن نفترض أن القوانين وحدها ومـا يترتب عليها مـن عقوبات، بمقدورهـا وضع حد للفسـاد. فالتغيير يحدث فقـط عندما يقدم المشترون والبائعون علـى اتخاذ قرارات أخلاقية واجتماعية مسؤولـة، بالإضافة للرغبة الجادة من قبـل الحكومة في مساندة تلك القرارات لمحاربـة ظاهرة الفساد. لقد نجح قانون حمايـة التجارة الخارجية من الفساد في جعـل الصفقات التجارية في الصين أكـثر فاعلية ومواءمة للأمريكيين. لكن مـع ذلك، لا بد من بـذل مزيد من الجهد. خاصة فيما يتعلـق بتدريب العاملين واتخاذ الحيطة والحذر. وربما احتج بعض الناس بأن من شأن هذا إعاقة جهد الأمريكيين في تسويق منتجاتهم هناك. غير أن الإجراءات التي اتخذتها كل من منظمـة التنمية والتعاون الاقتصادي ومنظمة الدول الأمريكية لمحاربة الفساد، كفيلة بالحد من خسارة الأمريكيين وتعزيز موقفهم في المنافسة.

وصحيـح أيضًـا أن كثـيرًا من الشـركات الأمريكية قد اتخـذت من قانون حمايـة التجارة الخارجية مـن الفساد، عذرًا للامتناع عن دفـع الرشا، كما أن أداء الصينيين أنفسهم صار أفضل في إدارة الأزمة.

الولايات الأمريكية المتحدة
وزارة العدل

للإعلان فورًا	CRM
الجمعة، العشرون من مايو 2005 م	202) 2008-514)
WWW.USDOJ.GOV	TDD(202)514-1888

اتهام شركة منتجات التشخيص (تيانجين) المتحدة بانتهاك قانون حماية التجارة الخارجية من الفساد

واشنطن، العاصمة – أعلن اليوم جون س. رشتر (John C. Richter) مساعد النائب العام للقسم الجنائي، ملف اتهام شركة منتجات التشخيص (تيانجين) المتحدة – فرع الصين التابع للشركة الرئيسة في لوس أنجلوس بانتهاك قانون حماية التجارة الخارجية لعام 1977 م، فيما يتعلق بدفع نحو (1.6) مليون دولار رشوة في شكل عمولة غير قانونية لرؤساء الأطباء والمختبرات الطبية في مستشفيات تابعة للدولة في جمهورية الصين الشعبية.

وقد قبلت الشركة، التي تنتج المعدات الطبية الخاصة بتشخيص الأمراض وبيعها، المثول أمام المحكمة لدفع التهمة، في ظل القوانين الداخلية، كما أبدت استعدادها للتعاون مع لجان التحقيق الأمنية. وسوف يتم اختيار خبير مستقل على درجة عالية من الكفاءة للاستماع إلى برنامج الشركة الخاص باحترام القانون والوقوف على مدى التزامها بتنفيذ السياسات الداخلية واحترام الإجراءات. وبجانب هذا، وافقت شركة إنتاج معدات التشخيص فرع (تيانجين) على دفع مليوني دولار غرامة مقابل ما ارتكبته من جريمة رشوة.

من جانب آخر، يزعم أن تلك الرشا كانت تدفع منذ أواخر عام 1991 م، حتى شهر ديسمبر من عام 2002 م، بهدف الحصول على أعمال تجارية جديدة، والاحتفاظ بما تم الحصول عليه من قبل مع تلك المستشفيات. ووفقًا لما تم جمعه من معلومات عن الجريمة ورصد الحقائق في المحكمة، دفعت شركة منتجات التشخيص (تيانجين) أموالًا نقدية لرؤساء الأطباء والمختبرات الطبية في بعض مستشفيات جمهورية الصين الشعبية مقابل موافقتهم على شراء معدات شركة منتجات التشخيص في (تيانجين) وخدماتها. وقد أجيز هذا الإجراء من قبل المدير للشركة في (تيانجين)، وتورط فيه مسؤولون يعملون في مستشفيات عامة في جمهورية الصين الشعبية، وهكذا تورط فيه مسؤولون أجانب أيضًا وفق تعريف قانون حماية التجارة الخارجية من الفساد.

لقد تم تقديم الرشا في معظم الحالات نقدًا باليد مباشرة من قبل الباعة الذين يعملون في شركة منتجات التشخيص للشخص المسؤول عن قرارات الشراء في هذا المستشفى أو ذاك.

وقد ثبتت شركة منتجات التشخيص بـ (تاينجين) الأموال التي دفعت في دفاترها وسجلاتها تحت بند "نفقات التسويق". ويجهز المدير العام للشركة في (تيانجين) حساباتها المالية ويرفعها للجهات العليا في لوس أنجلوس بانتظام متضمنة «نفقات التسويق» وفي لوس أنجلوس، يوافق

المدير العام على إجازة الميزانية بما فيها المبالغ المخصصة لـ" نفقات التسويق" التي تنوي الشركة في (تيانجين) دفعها للمسؤولين في المستشفيات خلال ربع السنة القادم أو حتى السنة القادمة.

وعادة تتراوح العمولات بين (3%) و(10%) من المبيعات، وعليه يكون إجماليها تقريبًا من أواخر عام 1991 م، حتى شهر ديسمبر من عام 2002 م، (1.623.326) دولارًا، مما سمح لـ (ديبو) (Depu) مدير فرع الشركة في (تيانجين) بالحصول على نحو مليوني دولار فائدة من قيمة المبيعات.

وعليه، خضعت شركة منتجات التشخيص الأم في وقت مبكر من اليوم، للتحقيق في مدى التزامها بتطبيق قانون حماية التجارة الخارجية من قبل لجنة الأمن والتبادل التجاري الأمريكية، التي أمرت الشركة بالكف عن انتهاك قانون حماية التجارة الخارجية، كما أمرتها بإعادة نحو (2.8) مليون دولار كسبتها بطريقة غير شرعية، ويمثل هذا المبلغ جملة صافي الأرباح التي حققتها في جمهورية الصين خلال فترة سلوكها السيئ بالإضافة لفوائد أتعاب ما قبل المحاكمة، وتثمن وزارة العدل الأمريكية عاليًا الدعم والمساندة التي وفرها مكتب الباسفيك الإقليمي التابع للجنة الأمن والتبادل التجاري.

وقد حكم هذه القضية نائب الرئيس مارك ف. ميندلسون (Mark F. Mendelsohn) ووكيل النائب العام أدريان د. ميبان (Adrian D. Mebane) من دائرة فرود (Fraud)، قسم الجرائم بوزارة العدل الأمريكية بالمقاطعة الوسطى في كاليفورنيا.

الشكل (4.3) ملف قضية انتهاك قانون حماية التجارة الخارجية

وفي الحقيقة، مع بداية اتجاه عملياتهم المالية بشكل أكبر إلى صفة العالمية، استطعنا مساعدتهم مباشرة على الحد من ظاهرة الرشوة – بصرف النظر إن كانوا يريدون ذلك أم لا يريدونه.

أما كيف استطعنا فعل ذلك؟ فأكثر ما في الأمر إثارة أنه تم من خلال تطبيق قانون حماية التجارة الخارجية على أكبر الشركات الصينية بما فيها شركة (ASAT Holdings)، (CNOOC)، شركة الصين للاتصالات، شركة الصين للتأمين على الحياة (Lenova)، وشركة (Shanda) لأنظمة الحاسوب؛ لأن تلك الشركات مسجلة في سوق الأوراق المالية الأمريكية. الأمر الذي يجعلها هي وعمالها وموظفوها، تحت طائلة القضاء الأمريكي. وبالطبع، من أكثر الأمور إثارة للسخرية أن أكثر الاشخاص مسؤولية عن تطبيق قانون حماية التجارة الخارجية على تلك الشركات الصينية، هو كريستوفر كوكس (Christopher Cox) رئيس لجنة الأمن والتبادل التجاري.

ثانيًا: الوجه السيئ – قوانين الأمن القومي تحد من قوة أمريكا على المنافســـــة:

بـدأت هـذه الحكاية أيضًـا بمنحة أجنبيـة لحملة سياسية، هـذه المرة في الولايـات الأمريكيـة المتحدة. ففي شهـر أبريل من عـام 1996م، حضر آل قور (AL Gore) "حملة سياسية لجمع المال" في المعبد البوذي بمرتفعات هاسيندا بكاليفورنيـا. وبالطبع، تم التقـاط الصور. ثم ظهر فيما بعـد أن حملة كلينتون – قـور (Clinton – Gore) تلقت أموالًا مـن مختلف المصادر المريبة التي تفوح منهـا رائحة أسمـاء أسر صينية مثل جون هوانـق (John Haung) وجوني شنق (Johnny Chung).

قـد زعـم أن الأخير غسل أموال منحة بمبلـغ (35) ألف دولار [9]، مقدمة مـن قبل ليـو شاوينق (Liu Chaoying) وهو أحـد المسؤولين الصينيين في وكالة الفضاء الصينية. وبحلول عام 1998 م، تحولت هذه الفوضى إلى أسفين حقيقي لكي تستغله حملة بوش (Bush) ضد قور (Gore) في الانتخابات الرئاسية لعام 2000م. كمـا وظفت الحملة الصور بشكل جيد لشـن دعاية سلبية عبر التلفاز. وكل مـا كان ينقص الجمهوريين لكـي يضيفوه لتلك الخلطة، هو مجرد فضيحة صغـيرة. وهكذا كان كريستوفر كوكـس (Christopher Cox) عام 1999م هناك مستعدًّا لتقديم المساعدة اللازمة.

في مايـو من عام 1998 م، بعد اتهام الرئيس كلينتون (Clinton) "بتسويق خدمـات أمريكية أمنية لصالح بيجينق[10]" اختار نويت قنقرتش (Newt Gingrich) زميله كريستوفـر كوكس (Christopher Cox) لرئاسة لجنة للتحقيق في المزاعم الخاصة بتقديم شركـة لورال لعلوم الفضاء والاتصالات وشركة هجيز للإلكترونيـات، تقنيـة محمية لعملاء صينيـين. وفي الثالث مـن يناير من عام 1999م، بدأت ما كانت تعرف بـ (لجنة كوكس) رصد ما توصلت إليه من نتائج.

وفي وقت متأخر من ذلك العام، رفعت السرية عن تقرير (لجنة كوكس) ونشر في شكل كتاب تحت عنوان (The Cox Report) (تقرير كوكس) (واشنطن، العاصمة: ريجنري، 1999م).

على صعيد آخر، لقي عمل لجنة كوكس وما رفعته من تقارير، انتقادات لاذعة، ووصفت بأنها انحرافات سياسية: "ممارسة مستهجنة لجنون الارتياب" كما قال طوم بليت (Tom Plate) في الـ (Los Angles Times). وقال عنها ولتر بنكص (Walter Pincus) في الـ (Washington Post): "إن هذا التقرير عمل معيب، لا مبرر له". وجاء في الـ (Associated Press) على لسان فريق من المحللين السياسيين بجامعة ستانفورد: ".. إنه عمل مضلل، غير صحيح ومدمر للعلاقات الأمريكية - الصينية".

بجانب محتوياته المريبة، يظهر الغلاف الأخير للكتاب التوظيف السمج لإثارة الذعر والخوف من الآخر، ليس بهدف تسويق الكتاب فحسب، بل بهدف تسويق الرسالة السياسية أيضًا، حيث يظهر العنوان الرئيس بخط عريض صارخ: "الصين تستهدف أمريكا". ولا شك في أن الغرض الأساس من هذا هو إذكاء روح الخوف في نفس الشعب الأمريكي. وقد أعدنا فيما يلي طباعة انتقادات جون (John) نقلًا عن صحيفة مقاطعة أورانج بولاية كاليفورنيا الصادرة في الحادي عشر من يوليو عام 1999م:

خوف الولايات الأمريكية المتحدة يتجه شرقًا فقط:

أنا لست متأكدًا إلى أي مدى يجب أن نسخر من الصينيين، غير أن الهجمة الأخيرة من تلة الكابيتول(*) تعد أمرًا استثنائيًّا. يبدو أنهم يسرقون تقنيتنا الخاصة بالصواريخ. يا للسخرية! عُدْ بذاكرتك للوراء للحظة لتتذكر من الذي

(*) تلة الكابيتول: تلة في واشنطن، يقوم عليها مبنى الكابيتول، أي مبنى الكونجرس الأمريكي (المترجم).

obeikandl.com

صنـع الصواريخ أولًا؟ لقد اتهـم عضو الكونجرس المحافـظ كريستوفر كوكس (Christopher Cox) ورئيـس لجنـة الكونجرس، الصينيـين بارتـكاب جريمة غريبـة تهدد أمننـا القومـي. فحسبما ورد مـن مزاعم، أن الناس في بيجينق يتجسسـون على صواريخنا وأقمارنا الاصطناعية منذ عشرين عامًا على الأقل، كمـا فعلوا ذلك مؤخـرًا بمساعـدة شركتـي (Hughes) و(Loral) الأمريكيتين العاملتين في مجال علوم الفضاء.

في الحقيقـة، ليس لدي أدنى شك في تعدي الصينيين على بعض القوانين، وضرورة اتخاذ بعض الخطوات العلاجية. بالطبع، أنا أثق بموضوعية تصويت عضو الكونجرس بيروتـر (Bereuter) (الجمهوري عن ولاية نبراسكا) لصالح لجنـة كوكس – فهـو خبير متمرس، صاحب باع طويـل في التجارة مـع آسيا، ومدافـع مخلص عن ضرورة زيادة التجـارة. لكن الـذي لا أستسيغه، هو ذلك التخويـف من الصين وتصاعد حـدة النزعة العنصرية ضدهـا. فمن الصعب جدًّا عليَّ التصديق أن الروس لا يحصلون منا على مزيد من علوم تقنية الفضاء بفضل دفء علاقاتهم الحاليـة مع وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) والشركات الأمريكية المرتبطة بها.

هـل نرتاح حقًّا عندما نفترض أن الصـين تعد تهديدًا أكثر للأمن القومي الأمريكي مما تفعل روسيا؟ وماذا عن حالات التجسس السابقة على الصناعات الحربيـة التـي مارستها كل من فرنسـا وإسرائيل؟ بالطبع، تعـد كل تلك الدول الأربعـة من أكبر الباعة في السـوق العالمي للأسلحة. ولها كلهـا أسباب معقولة للسعـي الحثيـث لمعرفة التقنية الأمريكية، وقد يفهم حتـى إن تحول سعيها هذا إلى هجوم. فلماذا إذن تركز لجنة كوكس على الصين وحدها؟

صحيح.. الخوف من الأجانب شيء طبيعي؛ وكلما كانت العوامل المشتركة بينك وبينهم أكثر تباينًا تعاظم خوفك منهم. بالطبع، إن أفضل أصدقائنا على

الإطـلاق هذه الأيام هم البريطانيـون. فنحن نشترك معهـم في اللغة والديانة والحضـارة الإنجليزيـة، ونعشق منتجاتهـم وماركاتهم التجاريـة، ونطلق على تلفازهم اسم (المربي)، ولهم من أمريكا نصيب الأسد بين سائر الأمم والشعوب الأخرى. وتجعل لهجاتهم الناس يبدون أكثر أناقة وبراعة. هكذا هو الحال على الرغم من أننا خضنا حربين ضدهم ونعلم يقينًا أن لهم أجندة وطنية خاصة.

مـن جهة أخرى، كلما أوغل الأمريكيون في السير إلى الشرق من إنجلترا، بـدأ خوفهـم مـن الأجانب يتنامـى، إذ يكفي فقـط أن تعبر القنـاة الإنجليزية لتجدهم يتحدثون بطريقة غير مفهومة، يعزفون عن مشاهدة التلفاز الأمريكي ويأكلـون لحوم الخيل والضفادع والقواقـع، آه.. يا للهول! ثم واصل رحلتك حتى شرق آسيا لتجدهم يستخدمون أشكالًا بدل الحروف الهجائية، عقائدهم مبنية على تعاليم كونفوشيوس (Confucius) وبوذا (Buddha) ويشتمل غذاؤهم على الأسمـاك النيئة كما في اليابـان أو على الكلاب، القطط، الفئـران، السحالي، الثعابين، الديدان، الحشرات (البق) ودون مبالغة: كل شيء يحتوي على بروتين يمكن هضمه كما في الصين.

لقد ارتكب مصنـع بيرلنقتون للسترات مؤخرًا خطأً فادحًا عندما استورد سـترات فرائيـة مقلنسة مـن الصين، كتـب على بطاقتهـا: «يا قـات من شعر الكلاب». أما في أمريكا فلا بأس أن تضع ياقة حول عنق كلبك، لكن ليس مقبولًا أن تضع ياقة حول عنقك مصنوعة من شعر الكلب. فمن وجهة نظر الصينيين: لمـاذا تهدر فرو شيء تأكله؟ ألا يجلـس الأمريكيون على محفظة جيب مصنوعة من الجلد؟ يمكن فهم هذه الثقافة الصينية فقط في ظل ما يحدث من مجاعة. فالمجاعة (المجاعة الحقيقية، ليس تقليص عدد السعرات الحرارية الذي حدث في أمريـكا في يناير) كفيلة بتغيير المبادئ والسلوك. تذكر كيف تصرف إخوتك الأمريكيين خـلال أزمة الطاقة التي اجتاحت العـالم في أثناء سبعينيات القرن الماضي؟!

فـإن كنت تشك في أنـك قد تضطر إلى أكل كلبك المدلـل أو قطتك عندما تدهمك أزمة ما، فأقترح عليك استئجار فيلم (Alive) (البقاء على قيد الحياة) أو إعادة قراءة (The Donner Party). فسياسة تحديد النسل الحالية في الصين التـي تقضي بطفل واحـد فقط لكل أسرة، أمر مفهوم يمكـن قبوله في سياق ما حـدث من مجاعة جماعية على الرغم من كل مـا له من نتائج اجتماعية سيئة. كمـا يجب فهـم وجهات نظر الصينيـين فيما يتعلق بحقـوق الإنسان والحريات الفردية في ظل الاضطرابات المدنية المتصلة بالمجاعة.

إذن، بسبـب الاختـلاف الكبـير بـين لغـة مواطني شـرق آسيـا، دينهم، مبادئهـم وحضارتهـم، وبين مـا للأوروبيين من لغـة، دين، مبـادئ وحضارة، فنحـن لا نفهمهـم كمـا ينبغـي، ويتعاظـم خوفنـا منهم. فـكان لهـذا الخوف – ومـا زال – نتائجـه السيئة علـى سياساتنا الخارجيـة. وكأننا نصغي في هذا الشأن لمقاطعة كريستوفر كوكس (Christopher Cox) في عشرينيات القرن الماضي التي انتخبتـه لعضوية الكونجرس، إذ كان لمقاطعة أورانج يومئذٍ قصب السبق في الترويج لمناهضة سياسات هجرة الآسيويين.

تذكـروا تلك الصرخة المدويـة التي انطلقت في ثمانينيـات القرن الماضي عندمـا اشـترى اليابانيـون عقـارات كثـيرة في أمريـكا، بالإضافـة لكثير من الشـركات الأمريكية. فطالعنـا أحد أغلفة مجلـة (NewsWeek) عام 1987م، بالعنوان التالي: (ربما كان مديرك القادم يابانيًّا). على الرغم من أن الإنجليز امتلكـوا يومئذٍ في أمريكا أكثر مما فعل اليابانيون بمراحل. فلماذا لا نسمع الآن صيحات التحذير نفسها المناهضة للاستثمارات الأوروبية؟ وتعد شهية اليابانيين للاستحـواذ على العقارات الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي، أمرًا لا يذكر مقارنة بشراهة الألمـان في تسعينيات القرن نفسه لامتلاك الشركات الأمريكية مثـل شركـة (Bankers Trust) و(Random House) و(Chrysler). بالطبـع،

يعلمنا التاريخ أن نخشى ألمانيا أكثر مما ينبغي أن نفعل مع اليابان. لكن، بدلًا من ذلك، نخاف أكثر من الشيء الغريب علينا. ويبدو أن خوفنا هو الذي يسيطر على ذاكرتنا.

من ناحية أخرى، يرى كثير من اليابانيين أن إبادة هيروشيما بالقنبلة النووية، وليس برلين، هو تحريض عنصري محض. فالحمد لله، أن وُجِدَ في ذاكرة التاريخ متسع لمثل هذا الاتهام. لكن، عادة يغذي سلوك كثير من الأمريكيين مثل تلك المفاهيم الآسيوية عن النزعة العنصرية لأمريكا. وفي الوقت ذاته، نلاحظ أنه بعد زيارة الرئيس بوش (Bush) لليابان (ربما تذكرون أنه تقيأ على رئيس الوزراء) برفقة الرؤساء التنفيذيين لشركة فورد، (GM) وكرايسلر، تناقصت مبيعات السيارات المستوردة من اليابان، غير أن هذا لم يحدث مع تلك المستوردة من ألمانيا.

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، باعت شركتا توشيبا اليابانية و(Kongsberg) النرويجية، تقنية بطريقة غير مشروعة للاتحاد السوفيتي بهدف إخفاء حركة الغواصات الحربية، إذ تعمل تلك التقنية على إخفاء أصوات مراوح تلك الغواصات وماكيناتها. فكانت نتائج تلك الممارسة وخيمة جدًّا على شركة توشيبا، مقارنة بما حدث لشركة (Kongsberg). ومع ذلك، ما زال على الصين المساومة كل عام من أجل التمتع بما تنشده من علاقات جيدة وهادئة مع أمريكا.

وعليه، أنتهي إلى مطالبة الكونجرس بتوسعة نطاق عمل لجنة كوكس (Cox)، إذ يجب التعامل مع قضية نقل تقنية الفضاء إلى كل الدول الأجنبية بما فيها روسيا، فرنسا، إسرائيل واليابان بالمكيال نفسه. فالتركيز على جمهورية الصين الشعبية تفوح منه رائحة العنصرية، كما أنه يشكل أسفين الخوف السياسي. كما تفوح منه رائحة تحريض كلنتون (Clinton).

أجل.. التركيز على الصين الشعبية يسبب أذىً جسيمًا لعلاقاتنا السياسية، التجارية والشخصية على حد سواء، مع أصدقاء ينتظر أن يتمتعوا بقوة حقيقية فعالة. فلا بد إذن أن ينتبه قادتنا في واشنطن حتى لا يسمحوا للخوف بحجب أعينهم عن تطور الاقتصاد السياسي العالمي.

وأخيرًا، يجب أن نتذكر جيدًا أنه مع ذلك كله ربما كان للصينيين ما يمكن أن يقدموه لنا من تقنية مقابل ما يحصلون عليه منا. أليست هي تقنية صينية تلك التي جعلت احتفالاتنا بمناسبة الرابع من يوليو مدهشة ومثيرة للإعجاب؟[11].

هنالك أربع نتائج على الأقل لتقرير كوكس (Cox). الأولى: بدأت رحلة عذاب ون هو لي (Wen Ho Lee) في المختبر الوطني بـ (لوس ألاموس). فكم هو مثير للسخرية أن يتهم مكتب المباحث الاتحادية (FBI) مهاجرًا من تايوان بالتجسس لصالح جمهورية الصين الشعبية؟ غير أن توافر المتطلب الأساس (الاسم الصيني) ساعد المعنيين بتلك القضية على خدمة الأهداف السياسية المنشودة منها. فإن افترضنا أن شخصًا يدعى روبرت ي. لي (Robert E. Lee) يعمل هناك، فهل يا ترى كان سوف يضطهد أيضًا؟ لقد كشفت صحيفة الـ (Wall Street) عن ذروة تلك القضية عندما وصفتها قائلة: "في توبيخه لمسؤولين حكوميين بسبب معاملتهم لـ (ون هو لي) (Wen Ho Lee) قال القاضي الاتحادي جيمس أ. باركر (James A. Parker): ثمة سؤال ما زال يبحث عن إجابة: (ما هو باعث الحكومة لتلك القضية؟) وهنالك إجابة عن هذا السؤال، إجابة فاترة. إنها: السياسة [12]. وقد وافقت حكومة الولايات الأمريكية المتحدة مؤخرًا وخمس منظمات إخبارية على دفع مبلغ (1.65) مليون دولار لتسوية قضيته ضدهم بسبب انتهاكهم لخصوصيته [13].

أما النتيجة الثانية لتقرير كوكس (Cox) فتكمن في إجبار الشركات التي تورطت في مزاعم قينقرتش (Gingrich) وهي (Lord) و(Hughes) وشركة

(Boeing) (المالك الجديد لعمليات الأقمار الاصطناعية التابعة لشركة - Hughes) على دفع (52) مليون دولار للحكومة الاتحادية غرامة مقابل مزاعمها عن (نقل تقنية الصواريخ) للصين.

في حين تمثلت النتيجة الثالثة لتقرير كوكس (Cox) في نجاح توظيف أسفين الصين ضد آل قور (AL Gore) في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2000م.

وفي واقع الأمر، لأن السباق كان حاميًا، وكان الفارق بين الخصمين ضئيلاً، أثبتت كل من الاستراتيجيات التي اعتمدتها حملة بوش (Bush) أنها كانت غاية في الأهمية.

أما النتيجة الرابعة والأخيرة فهي إقدام الكونجرس على إقرار تشريع يعنى بتشديد الرقابة على تصدير المنتجات ذات التقنية العالية والخدمات عبر العالم، لكن تلك الضوابط الرقابية قد واصلت تأثيرها السلبي على أهم صادرات أمريكا: تقنيتنا. وبالطبع، بقيت المنتجات ذات التقنية العالية تشكل أهم الصادرات الأمريكية للصين، وتشمل: الدارة الإلكترونية التي تشكل عناصرها كلها بطريقة كيميائية على قطعة شبه موصلة، الطائرات الآلية، أجهزة الحاسوب ومستلزمات من قطع غيار وغيرها، فول الصويا (ربما لم يكن من البضائع ذات التقنية العالية) ومعدات الاتصالات.

وصحيح.. صادرات أمريكا للصين قد ازدادت بسرعة خلال السنوات الأخيرة، غير أننا خسرنا جزءًا من صادراتنا في مجال الأقمار الاصطناعية للعالم، كما خسرنا جانبًا مهمًّا من إجمالي صادراتنا للصين. إذ هبط معدل صادراتنا في مجال الأقمار الاصطناعية من (45%) عام 1999م، إلى (42%) عام 2000 م، في حين هبط معدل إجمالي صادراتنا للصين في الفترة نفسها من (12%) إلى (10%). فتسربت تلك البلايين من أيدينا إلى المنافسين الأوروبيين بشكل أساس. وبالطبع، يضغط الأوروبيون دومًا في هذا الاتجاه لتحقيق أكبر

مكاسب ممكنة. إذ تبني شركة (AIRBUS) الآن مصنع تجميع في تيانجين في الوقت الذي تعاني الشركات الأمريكية إحباطًا مستمرًّا بسبب المكائد السياسية في موطنها. وصحيح أيضًا أننا لا نستطيع إلقاء اللوم على السيد كوكس (Cox) وحده في فقدان القدرة الوطنية على المنافسة التجارية في الصين. فلابد إذن أن يكون استهدافنا للسفارة الصينية في بلجراد في مايو من عام 1999م، قد فاقم الأمر كثيرًا. كما أن المبالغة في تشخيص الصين والنظر إليها على أنها "أكبر مهدد للأمن القومي الأمريكي" قد زاد الأمر تعقيدًا. لكن الذي جعل رائحة تقرير كوكس (Cox) نتنة لتلك الدرجة، هو دوافعه السياسية الواضحة.. وضوح الشمس في رابعة النهار.

ضوابط تصدير التقنية العالية نحو عام 2007م:

يجب على الشركات الأمريكية وفروعها في الخارج أو الشركات الأجنبية التي حصلت على تراخيص للعمل في مجال التقنية الأمريكية، عدم بيع أي منتج من منتجاتها لأي دولة يعد بيع التقنية لها تهديدًا للأمن القومي حسب رؤية الحكومة الأمريكية. وأكثر من ذلك، تمتد المسؤولية لتشمل الوجهة الأخيرة التي يبلغها المنتج، بصرف النظر عن عدد الوسطاء الذين ربما يكونون قد تورطوا بشكل ما في نقل البضائع.

خلال النصف الأخير من القرن العشرين، فرض نظام تصدير صارم جدًّا؛ بهدف الحد من انتشار التقنية الحساسة للاتحاد السوفيتي (سابقًا)، الصين وغيرها من البلدان الاشتراكية التي شخصت كمهدد رئيس للأمن القومي الأمريكي. كما فرضت ضوابط أشد صرامة على بيع البضائع التي لها قيمة استراتيجية وعسكرية. لكن مع نهاية الحرب الباردة، تم إلغاء القيود التي فرضت على التصدير بطريقة نظامية، أي حتى عام 1999م، عندما رفعت لجنة كوكس (Cox) تقريرها بشأن نشاطات التجسس الصينية ونقل شركات الفضاء الأمريكية تقنية حساسة بطريقة غير مسؤولة.

وحسبما ورد آنفًا، تم إقرار تشريع مرة أخرى إثر تقرير كوكس (Cox) يضع قيودًا صارمة على تصدير منتجات أو تقنية يمكن استعمالها من قبل بلدان أخرى لأغراض دفاعية.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 م، لتضيف سلسلة أخرى من الضوابط والقيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لكن لسوء الطالع، بسبب أهدافها المزدوجة واستخداماتها المتعددة، أصبح من الصعب جدًّا، إن لم يكن من المستحيل، أن يتمكن أحد من السيطرة على تلك المنتجات التي تستخدم في صنع أسلحة الدمار الشامل؛ لأن لها استخدامات مشروعة، تمامًا كأهميتها في صنع أسلحة الدمار الشامل. فمثلًا، سمح للعراق، على الرغم من الحظر الذي فرضته عليه الأمم المتحدة، باستيراد معدات طبية بحجة ضرورة الاستفادة منها في الخدمات الطبية، فاستورد ست مكائن لتفتيت حصى الكلى. وقبل المصنع حجة صدام حسين المتعلقة باهتمامه بعلاج هذا المرض وسط الشعب العراقي، فبدأ شحن المكائن؛ لكن لأن ملحقات هذه المكائن ذات دقة إلكترونية عالية تجعلها تستخدم أيضًا في تفجير سلسلة التفاعلات في الأسلحة النووية، أوقف شحن تلك المكائن إلى العراق عندما طلب (120) زرًّا "كقطع غيار"؛ لأن ذلك كان بمنزلة تحذير أن ثمة شيئًا ما يتم تدبيره خلف الكواليس.

في الجانب الآخر، هنالك أهداف واستخدامات غير محدودة للتقنية التي تصدرها الولايات الأمريكية المتحدة. فالفكرة الحاسمة هنا هي نية المشتري في الغاية من استيراد هذه التقنية أو تلك. فقد باعت شركة (Silicon Graphics) معدات أجهزة حاسوب لمختبر نووي روسي، بعد أن أكد أنها لاستخدامات غير عسكرية، مما أضفى عليها صبغة شرعية. لكن على الرغم من ذلك، وضعت وزارة العدل يدها على هذه القضية؛ لأن المعدات بيعت بموجب تسهيلات حكومية لجهة تنشط في المجالين: المدني والعسكري. فكان على الشركة أن تتقدم لطلب

رخصــة التصدير الصحيحة. وعليه، فقد أجبرت على دفع مليون دولار غرامة، بالإضافة إلى نصف مليون دولار مقابل كل انتهاك لشروط التصدير.

إن قوانين الأمن القومي تحظر على أي شركة أمريكية وفروعها والشركات المضاربة معها أو تراخيصها، بيع منتجات تخضع لرقابة الدولة دون إذن خاص مــن حكومة الولايــات الأمريكية المتحدة. ويترتــب على انتهاك قانــون التجارة مع العــدو: الغرامة، السجن، وفي حال تعلق الأمر بشــركات أجنبية، يؤدي ذلك إلى فرض العقوبات الاقتصادية. أما أقصى عقوبة لهــذه القوانين المبنية على خلفيــة سياسية عريضة، فتتمثل في حرمان الشركات الأمريكية من المنافسة في الأسواق العالمية.

ثالثًا: الوجه القبيح – سياسات أمريكا بشأن الهجرة تعوق التجارة مع الصين:

يبدو أن الشكاوى تأتي من كل مكان عن الوجه السيئ لأمريكا الذي ينعكس من خلال سياستها بشأن تأشيرات الزيارة وإذن العمل. ويرى العلماء الأمريكيون أن الأمــة تفقد مكانها الريادي في مجال الابتــكارات التقنية في الجامعات؛ لأن سياستنا بشأن الهجرة قد حدت من قدرتنا على اجتذاب أفضل الطلاب براعة وأكثرهم ذكاء في الجزء الآخر من العالم.

علــى صعيــد آخر، ربما وجهــت منظمة التجــارة العالمية انتقــادات لاذعة لسياســات أمريكا بشأن الهجرة، خاصة فيما يتعلــق ببرامج التأشيرات للعمال المؤقتين. فصارت التقارير ترد من الشركات واحدة بعد أخرى، تشتكي خسارتها لجانــب مهم من مبيعاتها؛ لأن المسؤولين الأجانب، ولاسيما أولئك القادمين من الصين، لايستطيعون زيارة أمريكا بسهولة لأغراض تجارية. فعلى سبيل المثال، اشتكــى ديفيــد قننقهــام (David Gunningham) رئيس شركــة فيدكس، قسم آسيا، لمراسل صحيفة (New York Times): "لقد وُضِعَتْ على نشاطنا التجاري

قيود صارمة بسبب تعقيدات سياسات منح التأشيرات، ولهذا يمم رجال الأعمال وجههم شطر بلدان أخرى"[14]. فقد اضطرت المدرسة التجارية التابعة لشركة ميراج بجامعة كاليفورنيا في أرفين، إلى إقامة برامجها التدريبية لمديري كبرى الشركات الصينية في مجال السيارات (First Auto Works) في مقاطعة أورانج. كما تقلص عدد المجموعات الزائرة (بالإضافة لتقلص عائداتنا من الدولارات التي نجنيها عادة من تصدير خدماتنا التعليمية إلى النصف).

كل هذا حدث لنا بسبب التعقيدات والمشاكل المصاحبة لإصدار التأشيرات. وبالطبع، كما أسلفنا في الفصل الثامن، كلما كانت المفاوضات خارج بلادنا، خسر المفاوض الأمريكي. إذ تجير تعقيدات الهجرة والقيود المفروضة على السفر إلى أمريكا تلك الخسارة بانتظام للشركات الأمريكية.

إننا نثمن عاليًا ذلك الموجز الشامل لموضوع يخص قضيتنا، الصادر عن إعلام دولة ثالثة محايدة [15]، وكالة الصحافة الفرنسية، وعليه، فقد أعدنا طباعته هنا:

تعقيدات السياسة الأمريكية في منح تأشيرات الدخول

تروع الطلاب والمستثمرين:

لقد رحلت فتاة آسيوية مراهقة بعد أن وضعت الأغلال في يديها، بسبب دخولها الولايات الأمريكية المتحدة قبل خمسة أيام من موعد قبولها في المدارس الأمريكية، الأمر الذي يعكس شدة التعقيدات المفروضة على سياسة الهجرة.

من ناحية أخرى، وضع مؤرخ بريطاني في التاسعة والسبعين من العمر، جاء للبحث في مكتبة الكونجرس في حياة الزعيم السياسي الكبير، هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، في كرسي متحرك عند وصوله لمطار دلص في واشنطن، ثم دفع به إلى غرفة صغيرة، ليجد نفسه أمام مشرف يتدلى مسدسه على فخذه.. حدث ذلك كله، دون أدنى سبب واضح.

على الرغم من أن كل أوراقه الخاصة بالسفر نظامية وسليمة، إلا أن السيد ألستير هورن (Alistair Horne) اشتكى بمرارة في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن يوم الثلاثاء، قائلًا: "لقد أوقفت وعوملت معاملة شائنة".

ومن نافلة القول إن تأثير السياسات الأمريكية بشأن إصدار تأشيرات الدخول إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 م، وحماس المسؤولين الزائد عن اللزوم، لم يقتصر على إثارة الرعب في نفس الطلاب الأجانب والسياح فحسب، بل امتد ليعكر صفو مناخ استثمار أغنى أمة في العالم، ويقرع جرس إنذار الخطر الذي يهدد اقتصادها، حسبما أفاد الخبراء في المؤتمر الذي نظمه مركز الإستراتيجية والدراسات العالمية.

ومن بين الحالات التي وردت لتسليط الضوء على ما يلحق بالاقتصاد، الأمن، العلوم والدبلوماسية الأمريكية من خسارة، وما تعانيه كل تلك المجالات الحيوية من مأزق حقيقي بسبب ما طرأ على السياسات الأمريكية من تغييرات في إصدار تأشيرات الدخول، من بين كل تلك الحالات، نذكر:

- ألغي مؤتمر أعمال عالمي كان يزمع عقده في هاواي في اللحظة الأخيرة، ليعقد في هونغ كونغ، بسبب فشل المنظمين في الحصول على أوراق السفر اللازمة لمعظم أعضاء الوفد المشاركين فيه، الذين يمثل الصينيون معظمهم.
- أرجأت بعض شركات الطيران الأمريكية العملاقة (Lockheed Martin Corporation) تجاربها الهادفة لخدمة نشاطات الطيران المدني؛ لأنها فشلت في الحصول على تأشيرات الدخول لعلماء روس، كان يفترض أن يشاركوا في تلك التجارب.
- انتظرت شركة في شمالي إلينويس حصول زبائنها القادمين من الصين لمعاينة المنتجات وتحقيق صفقة بملايين الدولارات، سبعة أشهر لكي يحصل أولئك الزبائن على تأشيرات دخول، لكن انتظارها طال، فذهبت آمالها في

تحقيـق هدفهـا أدراج الرياح. وأخيرًا، أعلنت الشركـة إفلاسها، فعرضت في مزاد علني للبيع.

طبقًا لدراسة أجراها أحد القطاعات الخاصة، خسرت المؤسسات التجارية الأمريكيـة في الفـترة بين عامـي 2002 و 2004 م، نحو (31) بليـون دولار، لأن المسؤولـين الأجانب لا يستطيعون دخول الولايات الأمريكية المتحدة لكي يتمكنوا من شراء البضائع الأمريكية والخدمات، أو زيارة المعارض التجارية.

في الفترة بين عامي 2003 و 2004 م، انخفض عدد الطلبات التي تقدم بها الطلاب الأجانب للدراسة في أمريكا بنسبة (30%)، وعليه، أظهرت الجامعات انخفاضًا في معدل القبول بنسبة (20%).

الوضع معقـد إذن، ويتطلب تدخلًا شخصيًّا من الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush) حسبما صرح وزير الدفاع السابق فرانك كارلوسي (Frank Carlucci) في المؤتمـر. كما أكد أهمية سرعة تحرك الرئيس للحيلولة دون تآكل سمعة الولايات الأمريكية المتحدة في الخارج.

وأضـاف كارلوسـي (Carlucci): "تعد تلـك السياسة معـول هدم يسهم بشـكل فعـال في إثارة النعرات ضـد الولايات الأمريكية المتحـدة وتآكل سمعتها حـول العالم، وإن كان الرئيس بوش (Bush) جادًّا في حل تلك المعضلة، في ذلك السياق، فعليه توجيه جهده لمعالجة سياسة إصدار التأشيرات".

"فالفرصـة سانحـة للرئيس بوش (Bush) لكي يثبت ريادتـه القيادية، فيؤكـد أن البلاد ليست ضد الأجانـب، وأن أبوابنا مشرعة، كما بإمكانه تشجيع البيروقراطيـين وحثهم على الاستفـادة من هذا الخليط الـذي يجمع كل ألوان الطيف من الراغبين في دخول بلادنا".

مـن جانبه، قـال ريتشـارد كيركلانـد (Richard Kirkland)، نائب رئيس شعبـة تطويـر العمل التجـاري العالمـي بشركـة (Lockheed): "المهـم هنا هو الاستشراف والمعالجة" لتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول.

كمـا أضاف: "(100%) تقريبًا من برامج الفضاء الأمريكية يساهم فيها أجانب بطريقة ما، أو تحتوي على مواد مستوردة من الخارج".

وفي السيـاق ذاتـه قال دون مونزالـو (Don Monzalo) رئيس لجنة أعمال صغـيرة في مجلس النـواب الأمريكـي: "إن سياسـة أمريكا الخاصـة بإصدار التأشـيرات عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تهدد أمن اقتصاد بلادنا، وعليـه، فـلا مناص من إجـراء تعديـلات حاسمة على تلـك السياسـة لتعزيز صادرات الولايات الأمريكية المتحدة، لاستعادة ريادتنا في التقنية وتوفير المزيد من فرص العمل".

قـال مونزالـو (Monzalao) الـذي ينظم حملة من أجـل تسريع إجراءات تأشيرة الدخول للشركات: "ترتب الشركات المتعددة الجنسيات لتنظيم أسواق عبر البحار تفاديًا لإجراءاتنا الاستبدادية في إصدار تأشيرة الدخول". فتكللت جهود حملته بالنجاح، إذ تمكن في وقت مبكر من هذا العام من تسوية الأمر بين الولايات الأمريكية المتحدة والصين، حيث سمح للمسؤولين بالتنقل بين البلدين مدة اثني عشـر شهرًا بتأشيرة دخول واحدة بدلًا من اللهث وراء الحصول على تأشـيرة جديدة في كل مرة يريد فيها هذا المسـؤول أو ذاك، السفر لهذه الدولة أو تلك.

مـن ناحيـة ثانية، صرح معهـد سياسة الهجـرة، وهو جهـة مستقلة تعنى بحركـة الناس عبر العالم، صرح يوم الثلاثاء قائـلًا: "لقد حان الوقت لتوحيد جهـود مشرع القانـون الأمريكي، قادة العمل التجاري وخـبراء السياسة العامة والهجرة، لاتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح قانون الهجرة".

ومـن جانبه قـال لي هاملتـون (Lee Hamilton) وهو أحـد الذين ترأسوا لجانًا خاصـة للتحقيق في هجمات عام 2001 م الإرهابية: "لا الأمن القومي ولا الحريـات الفرديـة يمكن صونها كما ينبغي في الولايـات الأمريكية المتحدة دون قوانين هجرة حساسة وفعالة".

كمـا قال ويليام ويبيسـتر (William Webster) وهو رئيـس سابق لكل من وكالـة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومكتـب المباحث الاتحادي، عن ظاهرة إثـارة الرعب في نفس الطلاب الأجانـب: "إننا نفقد جراء هذا السلوك، فرصًا سانحـة مواتية للعلاقـات الدبلوماسيـة العامة؛ لأن أولئك الطـلاب هم أفضل سفراء يمكننا الحصول عليهم".

ومن جهة أخرى، قال السفير الأردني لدى واشنطن، كريم توفيق كوار، إن عـدد الطلاب الذيـن يفدون من العالم العربي للدراسـة في واشنطن، قد سجل انخفاضًا بأكثر من (30%).

كمـا أظهر مسح أجري مؤخرًا أن (65%) من إجمالي عدد الطلاب في ست دول شـرق أوسطية، ما زالـوا يرغبون في الدراسة في الولايات الأمريكية المتحدة، لكن المشكلة أن (25%) فقط من الذين جاءوا إلى هنا، يحملون فكرة إيجابية".

الخلاصة:

يمكننـا أن نعـود بالذاكـرة إلى ثمانينيات القرن الماضـي، عندما أصيبت التجـارة الأمريكية مع اليابان بالعجز بسبب توتـر العلاقات بين بلدينا. واليوم تأتـي الصين لتحل محل اليابان يومئذٍ، فتأخـذ الدور لتشكل «المعضلة التجارية رقم واحد».

في عـام 2003 م، بعـث ج. دبليو ماريـوت (J. W. Marriott) ممثلًا لمجلس الرئيـس الخاص بشؤون التصدير، رسالـة إلى الرئيس بوش (Bush) حاثًّا إياه

علـى ضرورة ممارسة ضغوط سياسية على الصين، بهدف خلق عوائق تحد من تجارتها. وحدد السيد ماريوت (Marriott) أسباب شكاوى المجلس في الآتي:

- انخفاض العملة الصينية.
- عدم وجود ضريبة على السلع المستوردة.
- تلقي الشركات الصينية المحلية إعانات مالية حكومية.
- عوائق الاستثمارات الخارجية.
- سوق استهلاكي نامٍ.

علـى الفـور، اندفع الرئيـس يعمل في كل تلـك الموضوعـات، فأحرز بعض التقدم – فبدأ الصينيون يزيدون قيمة اليوان رويدًا رويدًا، على سبيل المثال.

ثـم في شهر أغسطس من عـام 2004م، بعد أن تأكد أن سياسات الحكومة الأمريكيـة تشكل أحـد أسباب العجز التجاري مع الصـين، كتب السيد ماريوت (Marriott): "بصفتنـا أعضاء لمجلس شؤون التصديـر التابع للرئيس، نتقدم إليكم في بداية عهد إدارتكم، بكل احترام وتقدير، آملين إعادة النظر في السياسة الأمريكيـة بشأن العقوبـات الأحادية وتقييمها بشكل دقيـق وشامل". ثم أردف السيد ماريوت (Marriott) في شهر سبتمبر من العام نفسه قائلًا: "وعليه، نرى أن تنصـرف الضوابط والقوانين التي تحكم تصديـر التقنية الأمريكية لتعزيز التعاون المشترك، أكثر من عنايتها بضبط الصفقات التجارية الفردية".

بالتأكيـد نحـن نوافق، وفي الواقـع، حتى كريس كوكـس (Chris Cox) قد سبقنـا إلى ذلـك فوافـق عـام 1999 م، على أن نتائـج بعض ضوابـط تصدير التقنيـة العالية، كانت ضئيلة يومئذٍ، مؤكـدًا: "تتمثل حقيقة الحياة القاسية في إمكانيـة إتاحة مثل هذه التقنية" [16]. لكن مـع ذلك، تسير وتيرة تخفيف قيود تصدير التقنية العالية ببطء شديد في ظل بيئة التخويف الحالية التي تروج لها هـذه الإدارة. ويجسد تقرير كوكـس (Cox) خطورة التوظيف السياسي لإثارة

الخوف والذعـر في النفوس، أبلغ تجسيد. وبالطبع، إنه تجسيد لتناقض الكتاب الذي بين يديك الآن.. إنه تجسيد لتناقض (الصين الآن).

لتحقيـق سياسة تجاريـة معقولة، تشمل تخفيف ضوابـط تصدير التقنية العالية من جهة، وتسهيل إجراءات إصدار تأشيرات الدخول لرجال الأعمال من جهة أخرى، لا بد لنا من التفكير في الحقائق، لا الأوهام والخوف.

صحيـح.. الإرهـاب مشكلة كبيرة. لكـن تصويره على أنـه حرب مقدسة، لا يضـر بالإنتـاج فحسب، بل هـو أمر في غايـة الخطـورة. فالأوروبيون مثلًا، يتعاملـون مـع الإرهـاب مثلما يتعاملـون مـع أي جريمة من الجرائـم الأخرى. وبالطبع، هو أكثر من ذلك بكثير. لكنه لا يمثل شيئًا ألبتة مقارنة بالتهديد الذي كان يشكلـه الاتحاد السوفيتـي السابق، الحرب العالمية الثانيـة، فيتنام أو حتى المجزرة الحالية في العراق.

أمـا الدول الأخـرى، بما فيها الصين، فـلا تمثـل الآن أي تهديد عسكري للولايـات الأمريكية المتحـدة. ولن تكون كذلـك إلى الأبد. لنعيدهـا مرة ثانية: الـدول الأخـرى ليست تهديـدًا عسكريًّا. الـدول الأخرى، تمثـل فرصة عظيمة للشـركات الأمريكيـة. وحتى نقبل هـذه الحقيقة الجوهرية، سـوف يكون تأثير نصيحـة السيد ماريـوت (Marriott) الجيـدة، محدودًا جـدًّا في تحسين قدرة التجارة الأمريكية على المنافسة في الأسواق العالمية.

الهوامش:

1 – مأخوذ عن ليلاند د. بالدوين (Leland D.Baldwin) "بناء السفن في المياه الغربية» (Mississippi Valley Historical Review) 1993م، ص 29 – 44.

2 – لمزيد من المعلومات، ادخل إلى الموقعين:
www.business–ethics.org و www.ethics.org

3 – مجلة (USIA) الإلكترونية، 3 (5) نوفمبر 1998م.

4 – اقتبست هذه الفقرة من الموقع: www.haynesboone.com

5 – حظي موضوع الرشا باهتمام بالغ في جميع بلدان العالم. انظر مشكورًا: كام–هون لي (Kam– hon Lee)، قونق – منق كيان (Gong – ming Qian)، جولي يو (Julie Yu)، وينق هو (Ying Ho)، "Trading Favors for Marketing Ad-vantage": شهادات من هونغ كونغ، الصين والولايات الأمريكية المتحدة Journal of International Marketing)، 13(1)، 2005م، ص 1 – 35.

6 – www.transparency.org

7 – جون ر. ويلك (John R. Wilke) وستيفن باور (Steven Power) "الولايات الأمريكية المتحدة تصعد المهندس دايملر بروب (The Daimler Probe)". Globe and Mail) أغسطس 2005م، ص B1.

8 – بوول تيلور (Pual Taylor) (Laucent Fires Four Staff in China) (Finan-cial Times) السابع من أبريل، 2004م، ص 24.

9 – ربما يلاحظ القارئ الفرق بين المبلغ الذي قدمته شركة (Lockheed) لـ (تاناكا – Tanaka) (مليونا دولار عام 1972 م، وبين ذلك الذي قدم من قبل شاوينق / شنق (Chaoying / Chung) لـ (كلنتون / قور / Clinton / Gore –) ألف دولار عام 1996 م).

10 – طوم رودز (Tom Rhodes) (كلينتون يسوق الأمن الأمريكي إلى بيجينق، (The Times London)، الحادي والعشرون من مايو 1998 م، ص 17.

11 – ربمـا ظـن بعض الناس أن تلـك السخرية ضد السيـد كوكس (Cox) هي مجرد حقد أعمى، لا مبرر له من جون (John) بسبب خسارته ثلاث مرات ضده في انتخابـات الكونجرس بمقاطعة كاونتي في الأعوام: 2000، 2002، 2004م. في الحقيقـة، كان السبـب الرئيس لدخول جـون (John) السباق ضـد مسؤول محصن جيدًا، هو مجرد الاحتجاج ضد التحريض السياسي الذي يمارسه كوكس (Cox) لتشويه صورة الصين.

12 – آنتـوني لويـس (Anthony Lewis) حـدث هنـا (wall Street Journal) السادس عشر من سبتمبر، 2000 م، ص 15.

13 – ديفيد ج. سفدج (Government News Media Settle) (David G. Savage Suit)، ون هو لي (Los Angeles Times)، (Win Ho Lee، الثالث من يونيو، 2006 م، ص A1.

14 – كيـث برادهـر (Keith Bradher) " For Chinese U.S. products Don't New York Times "«Measure Up، الثامن عشر من نوفمبر 2005م، ص 3.

15 – لكن بالطبع، هل التزم الفرنسيون أبدًا الحياد عندما يتعلق الأمر بالولايات الأمريكيـة المتحـدة؟ " تشديـد القيود علـى إصدار تأشـيرة الدخول يثير الرعـب في نفس الطلاب والمستثمريـن" (Agence France Press) الرابع من مايو، 2005 م.

16 – بيـتر ج. قوسيلين (Peter G. Gosselin) " كوكس (Cox) يعود مرة أخرى لتخفيـف إجراءات بيـع أجهزة الحاسوب ضمـن صادراتنا للصين " Los Angeles Times، الحادي عشر من يونيو، 1999 م، ص C1.